

# **تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي**

**إعداد : محمد الشكري  
نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي**

**المؤتمر المصرفي العربي السنوي  
رؤية عربية للقمة الإقتصادية**

**7 - 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2007 م  
الدوحة - قطر**

## محتويات الورقة

رقم الصفحة	الموضوع
2	أولاً : مسيرة التكامل الإقتصادي
6	ثانياً : التكامل الإقتصادي المغربي ضرورة ملحة
11	ثالثاً : مقومات التكامل الإقتصادي المغربي
13	رابعاً : الأولويات وبرامج العمل 1. برامج إتحاد المغرب العربي 2. برامج الدولة القطرية 3. دور المصارف ومؤسسات التمويل العربية 4. التكامل الإقتصادي مع المحيط العربي
20	الخاتمة
21	المراجع

## أولاً : مسيرة التكامل الإقتصادي :

لم يكن علي باش حامبه ، وهو ينادي بتوحيد المغرب العربي في بدايات القرن الماضي ، ويؤكدده في برلين عام 1915م ، مُطلعاً على إحصائيات صندوق النقد الدولي ، ولا على شروط التبادل التجاري ، كما نُقِرها منظمة التجارة العالمية ، ولا على مُبادرة منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية شأنه في ذلك شأن (مؤسسي جمعية النجم الشمال الأفريقي) في باريس عام 1928م ، وكذلك المجتمعون في ندوة القاهرة عام 1947م ، والمُجتمعون في لقاء طنجة 1958م.

لقد كانت هموم الأباء المؤسسين حين ذاك تتمحور حول النضال ضد الاستعمار وارتكزت على عوامل اللغة والدين والتاريخ والإرث الثقافي والوجدان المشترك .  
لقد أنجزت الدول المغربية استقلالها تباعاً ، لتجد نفسها أمام استحقاقات من نوع جديد ، وتحتاج إلى وسائل وإمكانيات مختلفة للتغلب عليها .

ذلك أنه في مرحلة الكفاح ، تجد أمامك عدواً مباشراً تُواجهه بعقيدة راسخة صلبة ، وبما تيسر من إمكانيات ، أما استحقاقات التنمية والانتقال من مرحلة التخلف إلى التقدم فهي تحتاج لإستخدام وسائل وإمكانيات مختلفة في ظل تشابكات محلية وإقليمية ودولية متغيرة .

لقد أدركت البلدان المغربية مُبكراً أنّ التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية ضيقة ، مما قد يُعرضها لأن تُمارس عليها شروط التبعية والانزواء ، وتكييف خططها وبرامجها طبقاً لخطط وبرامج القوى المهيمنة ، فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تُواجهها دولة بمفردها ، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلوذ بفضاءاتها الإقليمية .

يُمكن تتبع البدايات الأولى لهذا الإدراك بتوقيع إتفاقيات الرباط عام 1963م (منذ 44 عاماً) والتي نصّت على تحقيق التطابق في سياسة البلدان الثلاثة (المغرب ، تونس ، الجزائر) ، تجاه السوق الأوروبية المشتركة ، وتنسيق مُخططات التنمية .

ومنذ ذلك الوقت اقتنعت الدول المغربية بأهمية التكامل الإقتصادي الذي يُحقق مصالحها ، مُمثلاً في إزالة كل ما يُعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال ، وذلك بتبني حزمة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تُلزم كلٍ منها باتخاذ الخطوات التنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية .

وتوالت اللقاءات في طنجة وتونس عام 1964م ، ثم مجموعة من اللقاءات في العواصم المغربية لاحقاً ، حيث تقرر إنشاء أجهزة التعاون للمغرب العربي ، متمثلة في اللجنة الاستشارية ( القارة ) ، ومركز الدراسات الصناعية .

وأخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة ، تتعلق بالتجارة البينية ، وأفضلية التزويد المغربي ، والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير ، وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات ، وتمّ الاتفاق أيضاً على التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية .

وعلى مدى ستة عشر عاماً شهدَّ العمل المغربي فترات مد وجزر تداخلت فيها العوامل السياسية والاقتصادية بالاجتماعية ، ولم يُنجز فيها الكثير نتيجة لمشاكل موروثه ، منذ العهد الإستعماري وأختلاف الإيدولوجيات المتبناة ، وتباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .

وقد شهد العام 1980م إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه ، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارة ، ولجان قطاعية مختصة (عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات والبرامج ، واقتراح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول . ولقد أنجزت العديد من الدراسات ، من توطين الصناعة إلى تربية الماشية ، ومن دراسات بناء السفن وإصلاحها ، إلى مشاكل إقامة صناعات تحويلية للمحاصيل وأنجزت دراسات القطار المغربي والتكامل الكهربائي ، والمواصفات الصناعية والأدوية والمنتجات الصيدلانية ، والمصرف الصناعي المغربي ، ويمكن وصف هذه الفترة بمرحلة الأمان والطموح التي تجسدت في دراسات فنية لم تعرف طريقها إلى التنفيذ .

وكمثال على ذلك الشركة المغربية للطيران التي تمّ دراستها عام 1969م ، وصيغت معاهدة إنشائها ونظامها الأساسي ، ووافقت عليها الحكومات عام 1970م ، وهانحن اليوم على مشارف عام 2008 م ، ( سبعة وثلاثون عاماً من الانتظار) .

لقد مرت الدول المغربية خلال حقبة الثمانينات بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة ، تمثلت في أداء إقتصادي منخفض ، وتنامي لأزمة المديونية ، ووقف الإتحاد الأوروبي إستيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام أسبانيا والبرتغال عام 1986م ، تزامنت مع

وإستشعاراً للأخطار التي تواجهها هذه الدول ، والإيمان بضرورات التشاور والتنسيق والتكامل ، فقد عُقدتْ قمة مغاربية للدول الخمس في 10/6/1988 م ، وتقرّر تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع الوحدة المغاربية ، انعقدتْ على أثرها القمة التأسيسية في مراكش 17/2/1989 م والتي وضعت هياكل الإتحاد ، مُتضمنة أهدافاً وطموحاتٍ كبيرة ، يتحتم إنجازها خلال أربع سنوات مثل :

- حرية التبادل التجاري .
- إلغاء الحدود الداخلية .
- إنشاء المصرف المغربي للاستثمار .
- تحقيق الوحدة الجمركية .

على أن يتم إستكمال إنشاء السوق المغاربية المشتركة عام 2002 م .  
وكونتْ هياكل الإتحاد مُمثلة في الأمانة العامة ، اللجان الوزارية المتخصصة ، لجنة الأمن الغذائي لجنة الاقتصاد والمالية ، لجنة البنية الأساسية ، لجنة الموارد البشرية ، الهيئة القضائية .

وحسب المادة الخامسة من معاهدة الإتحاد المغربي ، فإنّ مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إنْ إقتضتْ الضرورة ذلك – وما أكثر هذه الضرورات – لقد إنعقدتْ القمة 6 مرات خلال العشريون سنة الماضية ، كان آخرها بتونس عام 1994 م .

لقد واجه الإتحاد المغربي خلال حقبة التسعينات ، وكالعادة في كل تعاون إقتصادي عربي تداخل السياسي بالأمني والإقتصادي ، مثل الملف الإسلامي بالجزائر ، ومشكلة الصحراء الغربية ، والمشاكل الحدودية بين المغرب والجزائر ، وتباين المواقف من قضية لوكربي ، وتداعيات الموقف من احتلال العراق لدولة الكويت ، والموقف من إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين .

وبطي صفحة حرب الخليج ، وقضية لوكربي ، إستشعرَ القادة المغاربيون أهمية التعاون والتكامل ، حيث تمّ تكثيف إجتماعات مجلس وزراء الخارجية ، والمجلس الوزاري المُكلف بالتجارة واللجنة الوزارية المُتخصصة المُكلفة بالإقتصاد والمالية .

وفي الدورة الثامنة لأعضاء المجلس الوزاري المُكلف بالتجارة التي عُقدت بتونس في يناير 2007 م ، تم تدارس نتائج أعمال الفريق المُكلف بإعداد إتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية ، والبرنامج المرحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية ، والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل ، وإعداد التصنيف الجمركي المُوحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك ، وكذلك مشروع التنسيق إزاء قيام منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي عام 2010 ، ومدى إستعداد الدول المغاربية لإستحقاقات هذه المرحلة .

عُقد الإجتماع السادس لمحافظة المصارف المركزية بطرابلس في أغسطس 2007م ، حيث تمّ تشكيل ثلاث لجان مُكلفة بإعداد برامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين هذه الدول ، مُتمثلة في لجنة الرقابة المصرفية ، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف ، لجنة أنظمة المدفوعات ، كما تم أيضاً تدارس مدى تفعيل دور إتحاد المصارف المغاربية . يتفق الكثيرون أنّ الإطار المؤسسي لإتحاد المغرب العربي يعتبر مُناسباً لتفعيل التكامل الإقتصادي بين هذه الدول ، وإنّ الإتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة ، تناولت مختلف مناحي التكامل وأهدافه ، لكن تفعيل قراراته ووضعها موضع التطبيق يحتاج إلى إزالة مجموعة من العراقيل أهمها :

- إشتراط قاعدة الإجماع لتطبيق قراراته .
- إيلائه نظرة موضوعية عقلانية ، لإلغاء التداخل السياسي بالإقتصاد .
- ارتجال الأغراض ، وعدم وضوح الأولويات .
- سوء إختيار قيادات العمل المشترك .
- تغليب الشعبي على القومي ، وتجاهل المصلحة العليا المشتركة .
- تغليب النظرة الفطرية عند إقتراح توطين المشروعات على حساب الجدوى الإقتصادية والمزايا النسبية .

- طُغيان الهاجس السياسي والأمني ، دَعَمَ النظرة الفُطرية ، والإدعاء بالسيادة الوطنية وهو مفهوم قد يكون مُبرراً في بعض جوانبه ، ولكنه ليس مقبولاً بالشكل الذي يُعرقل مسيرة التكامل .

### ثانياً:التكامل الإقتصادي المغربي ضرورة مُلحة :

إن إستقراء الواقع السياسي والأمني والإقتصادي للمنطقة ، والظروف الإقليمية والدولية التي تُحيط بها ، والتمعن في تطوير إقتصاديات المعرفة ، وتطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة ، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي ، والمنافسة غير العادلة تُبين بوضوح أن ملف التكامل الإقتصادي المغربي أصبح ضرورة مُلحة يتطلب إعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة :

- فغياب الإندماج المغربي حسبما نُشير بعض الدراسات يُكلف كل دولة مغربية خسارة على مستوى نسبة نموها تُقدّر بـ 2% ، بالنسبة لنتاجها الداخلي المحلي ، وكذلك عجز في مواطن الشغل يُقدّر بـ 20,000 ألف فرصة عمل سنوياً .
- إن نسق العولمة المُتسارع زاد من سقف المطالب الإجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الإجتماعية ، وخلق أنماطاً إستهلاكية جديدة الأمر الذي يُملّي على الحكومات ترشيده وتلبية المُمكن منه ، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السُكانية ، ونُشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغربية معدلات نمو سنوية تتراوح ما بين 4% و 5% ، فإنها ستحتاج إلى أكثر من عشرين عاماً لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة.
- إنّ إقتصاديات دول المغرب العربي ، هي إقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية ، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الإقتصاديات للصدمات الخارجية ، وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري .
- إنّ مؤشرات النشاط الإقتصادي الحالي كُلها تُشير بوضوح إلى تجدّر التبعية لإقتصاديات الدول المتقدمة ، وبالتالي فإنّ الفكك من هذه التبعية لا يمكن أن يكون إلا بترتيبات إقليمية

- إنَّ إنضمام بعض الدول المغاربية إلى منظمة التجارة العالمية (تونس ، المغرب ، موريتانيا) وتواجد دولاً أخرى بصفة مراقب إستعداداً للإنضمام (الجزائر وليبيا) ، يتطلب تنسيقاً فعالاً وتكاملاً إقليمياً يُمكن من توطين مشروعات كبرى ، وإقامة صناعات منافسة ، وتطوير أساليب إستخدام التقانة ، وزيادة مُعدلات الإنتاجية .
- إنَّ إتفاقيات الشراكة الموقعة مع الإتحاد الأوروبي ، ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية التي إنطلقت من برشلونة عام 1990 م ، ومبادرة ايزنششات (مساعد وزير الخزانة الأمريكي) عام 1997م ، لدول المغرب والتي تهدف إلى إقامة شراكة إقتصادية لا تخرج عن الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي من تطوير القطاع الخاص ، والإصلاحات الهيكلية والتنافسية ، وحرية الأسواق ، وأخرها كانت دعوة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ، بشأن إقامة إتحاد متوسطي ، كل هذه المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية والدولية تفرض على الدول المغاربية إستحقاقات كبيرة ، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ، تُرشد التعامل وتُعظم الإستفادة وتُقلل من هُدْر الإمكانيات والفرص .
- رَغْم إتساع السوق المغاربية لأكثر من 80 مليون نسمة ( توقع مائة مليون نسمة ، عام 2010م ) ، فإنَّ المبادلات التجارية لم تتجاوز نسبتها 4% من مُجمل المبادلات مع الخارج ، والمُقدرة بحوالي 137 مليار دولار ، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الأوروبي الى 60% ، ودول جنوب شرق أسيا الى 22% ، ودول أمريكا الجنوبية 15% .
- إنَّ إنضمام دول جديدة للإتحاد الأوروبي ، له تأثيراته البينة على إقتصاديات دول المغرب العربي سواءً فيما يتعلق بحجم الإستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية ، أو على حجم العمالة المغاربية بأوروبا ، وتحويلاتها المالية ، ذات التأثير المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغاربية .



- كذلك فإنَّ إنضمام دولة كالصين والهند بإمكانياتهما الهائلة إلى منظمة التجارة العالمية ، سيُشكل تحدياً مباشراً لصادرات تونس والمغرب من النسيج والملابس ، حيث أنه من المتوقع أن تكون حصة الصين 50% بدلاً من 16% في السوق الأمريكية ، وستقفز من 18% إلى 29% في سوق الإتحاد الأوروبي .
- تُشير الإحصائيات إلى أنَّ الإنتاج الزراعي المغربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي ، وفي ظل إرتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار ، وتخلف التقنيات الزراعية المُستخدمة ، وزيادة معدلات النمو السكاني ، فإنَّ الأمر يستوجب سياسات تكاملية تُحقق الأمن الغذائي المغربي بشكل متدرج ومدروس.
- تواجه الإقتصاديات المغربية مشكلة تنامي معدلات الهجرة التي تستنزف الطاقات الشابة المُدربة والمؤهلة والقادرة على العمل والإنتاج ، والتي كُلفت المجتمعات المغربية ثمناً باهضاً لإعدادها .
- تُواجه الدول المغربية بشكل عام تدني معدلات تدفق الإستثمارات الأجنبية مقارنةً بمناطق أخرى مماثلة من العالم ، وحتى هذه على قلتها فهي تميل إلى شراء المشروعات القائمة أو الإستثمار غير المباشر عن طريق سوق الأوراق المالية ، وفي الغالب تُفضل الإستثمار في القطاعات الخدمية كالسياحة والمصارف والتأمين ، أو في إنتاج سلعاً إستهلاكية هامشية ، أو تلك التي تستوعب العمالة المُحتمل هجرتها ، تفادياً لِمَا قد تُسببه لهذه الدول من مُشكلات أو الإستثمار في صناعات لا تتفق ومعايير إصاح البيئة في دولها وبالتالي اعتبار البلدان المستثمر فيها حديقة خلفية لها ، بدلاً من الإستثمار في قطاعات إنتاجية جديدة ، تُساهم في تقليل الواردات ، وزيادة الصادرات ، وتوطين التكنولوجيا ، وتخلق فرص العمل وتُدرّب وتُؤهل القوى البشرية ، وتستحدث أساليب إدارية وتسويقية جديدة .
- تُعاني بلدان المغرب العربي من تدني مُعدلات الإنتاجية مُقارنةً بدولٍ أخرى صاعدة ، ويرجع ذلك إلى تخلف أساليب التقنية المُستخدمة ، وعدم ربط التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل ، وعدم ربط الأجور والحوافز بالإنتاجية ، وإلى قوانين وبيئة الأعمال المتخلفة المُحبّدة لنواحي القصور الإجتماعي على حساب الإنتاجية .

- على الرغم من الإنخفاض الملحوظ في مديونيات الدول المغاربية للعالم الخارجي ، إلا أنّ أعباء هذه الديون وتكاليف خدمتها ، تُكلف هذه الدول موارد لا بأس بها تستقطع من حصيلة إيراداتها بالعملة الأجنبية ، كان حرياً أن توجه لتعزيز القدرات التنموية بالداخل.
- لقد تحققت في الفترة الأخيرة فوائض مالية كبيرة من صادرات النفط والغاز ، وزيادة لا بأس بها في مداخل السياحة والصادرات وتحويلات العاملين في الخارج ، وقد تحقق ذلك نتيجة لظروف دولية مواتية ، وتزامنها مع تطبيق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية ، لكن أمر الحفاظ على هذه الفوائض وتنميتها وحُسن توجيهها لخلق التنمية الحقيقية يبقى مرهوناً بتغيير الظروف الدولية السياسية والإقتصادية والأمنية ، فايرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج تتأثران مباشرةً بأي أحداث أمنية تُهز العالم وما أكثرها ، وحجم الصادرات من النفط والغاز وأسعارها مرتبطة بأسواق دولية ، تأثيراتها فيها لا تُذكر، وأما الصادرات الأخرى فإنّ حجمها وأسعارها تتحدد طبقاً لمعايير الجودة ، والتكلفة والقدرات التسويقية ، وفي ظل المنافسة مع صادرات دول صناعية متقدمة تملك أساليب التقانة ورؤوس الأموال والمصارف والمؤسسات المالية الكبرى ذات القدرات التمويلية الهائلة ، ناهيك عن الشروط التفضيلية الأخرى التي تمنح لصادرات الدول في فضاءاتها الإقتصادية والإقليمية.
- إنّ الفوائض المالية التي تحققتُ والمُنتظر تحقيقها إذا لم يُحسن الإستفادة منها ، قد تخلق تفاوتاً في الدخل ، وتُنتج أنماطاً إستهلاكية وافدة تعزز من التبعية وتُسيء توزيع الموارد وتنمي أنشطة هامشية تعتمد بشكل مباشر على الإرتباط بكل ما هو إستهلاكي ومستورد ، والعبرة تبقى دائماً ليست بحجم الدخل ، وإنما بكيفية إنفاقه بشكل رشيد لنقل المجتمعات من التخلف الى التقدم .
- تتعرض المُدخرات المغاربية بالخارج لعوامل التضخم النقدي ، وهزات أسعار الصرف وتعرضها للإرتهان السياسي بفرض قيود على حركتها ، ومراقبتها وإحتمالية تجميدها ، ولعله من المفيد التذكير بتجميد الأرصدة الليبية ، واعتراض مجلس العموم البريطاني على زيادة حصة الحكومة الكويتية في ملكية شركة البترول البريطانية عام 1986م ، وليس ببعيد ما حدث في صفقة مواني دبي بالسوق الأمريكية ، رغم تطبيق أسس الشفافية

والوضوح حسب معاييرهم ، وقد قام الكونجرس الأمريكي أخيراً بتمرير مشروع قانون مُحاسبة مُنتجي النفط بتهمة الإحتكار ، وعلى الرغم من قناعتنا المطلقة بأنّ هذا القانون لن يرى النور ، شأنه شأن إعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين ، ولكن هذه وتلك رسائل بالغة الأهمية جديرة بالقراءة ، والتمعن فيما بين سطورها .

### ثالثاً : مقومات التكامل الإقتصادي المغربي :

تملك الدول المغربية من مقومات التكامل ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات إقتصادياتها الإنتاجية ، وبما يُمكنها من الإستخدام الأمثل لمواردها وإمكانياتها ، وبالتالي خلق فرص العمل الشريف لمواطنيها ، والرفع من مستوى معيشتهم وتحقيق معدلات نمو مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني بما يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقرب الآجال ، فبالإضافة إلى وحدة اللغة ، والدين والإرث الثقافي والحضاري الذي يُشكّل الوجدان المشترك لهذه الأمة :

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة ، فالمغرب وتونس تمتلكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها ، وإمكانيات سياحية هائلة ، وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد و المنجنيز ، ناهيك عما تمتلكه الجزائر وليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطات هائلة من النفط والغاز ، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سبع إحتياطي للغاز في العالم ، وتعتبر ثاني أكبر مُصدّر له ، وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر مُلاك إحتياطي النفط العالمي.

- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز الـ 80 مليون نسمة ، ويُتوقع أن يصل إلى 100 مليون نسمة في عام 2010 م ، مما يُشكل سوقاً إستهلاكية واسعة ، ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية ، ويُحفز قيام الصناعات المُغذية والمُكملة ، وبالتالي يخلق فرص العمل ، ويعزز من القدرات التنافسية ويُطوّر من القدرات التقنية لهذه الصناعات .

- المجتمع المغربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج ، وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل ، فإنّ هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الإستفادة منها ، وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغربية العاملة في أوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات ، ومدى إمكانية الإستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة .
- إنّ المداخل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا ، يجب أن يُستفاد منها في تنمية المنطقة ، ودعم تشابك نسيجها الإقتصادي والصناعي والبشري بدلاً من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواقاً أخرى ، وتبديرها على أنماط إستهلاكية ترفية ، لقد أضع العرب بشكل عام إمكانيات الإستفادة الممكنة من الفورة النفطية الأولى في السبعينات ، ويؤمل أن يكونوا قد إستخلصوا الدروس ، للإستفادة من الفورة النفطية الثانية ، واستخدامها لخلق التنمية المشروعة وفي هذا الصدد نُشير إلى أنّ مركز التحليل الإستراتيجي الفرنسي ، قد أورد أخيراً في توقعاته المُستقبلية لأسعار النفط ، بأنّ البرميل سيكون ما بين 50-80 \$ حتى 2015م وما بين 100-150 دولاراً ، ما بين 2015 وحتى 2030 م .
- تمتلك الدول المغربية موقعاً مميزاً جنوب البحر المتوسط ، ويطل على المحيط الأطلسي ، ويُمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو أُسُغِلتْ في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري ، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة المهرة العربية الأفريقية من جهة ، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الإقتصادية ، وأقواها دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى .
- لقد حققتْ الدول المغربية خلال السنوات الأخيرة إستقراراً ملحوظاً في أوضاع اقتصادياتها الكلية ، أوضاع تضخم منخفضة ، إستقرار في أسعار صرف العملات ، احتياطات خارجية كافية ، فوائض في موازين المدفوعات ، وتوفر الأوضاع المستقرة نسبياً ، الظروف الملائمة والوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود .

## رابعاً : الأولويات وبرامج العمل :

لكي تُحقق مسيرة التكامل الإقتصادي في المغرب العربي أهدافها هناك أولويات يجب إعتبارها ، وبرامج عمل يستلزم تبنيها ، وإعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني يكون كافياً لإنضاجها ، على أن تنفذها مؤسسات كفؤة يُديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقضية التكامل والوحدة بين شعوب المغرب العربي ومنها :

### 1- برامج إتحاد المغرب العربي :

- تبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والإستثمار والخدمات الإجتماعية.
- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية .
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث تم في الآونة الأخيرة إنشاء آلية لفض النزاعات والإتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية ، وتخفيف القيود غير الجمركية ، كما يجري توحيد السياسات الجمركية في إطار إقامة مشروع إتحاد جمركي عربي بحلول عام 2010م .
- تنسيق السياسات الإقتصادية المغاربية ، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي ، والإصلاح الضريبي والجمركي ، وتحرير الحساب الرأسمالي .
- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية ، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة ، والإستفادة من الخبرة الدولية ، لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالبلدان المغاربية .
- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البرية ، وتدعيم الشحن الجوي ، والإسراع بإتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة .
- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات ، تتسم بالسرعة والفعالية والإلتزام بتطبيقها ، والإنضمام لإتفاقيات التحكيم الدولية ، وإختيار قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة .

- دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة ، ومعرفة مواطن القوة وتعظيمها ، والإستفادة منها في توظيف مشاريع مشتركة جديدة .
- الإستفادة من خبرات العاملين في المؤسسات الدولية في إدارة ومتابعة المشروعات المشتركة ، تفادياً للنظرة الشعبوية الضيقة لدى بعض القائمين على هذه المؤسسات ، وتعيين ذوي المصالح والمُحاباة ، وإختلاف وجهات نظر القائمين على هذه المؤسسات وخضوعهم لتعليمات حكوماتهم التي رشحتهم لهذه المؤسسات .
- تدعيم وتفعيل مؤسسات الإتحاد المغربي ، وإعطائها صلاحيات كافية لتنفيذ قراراتها وإلغاء أية عقبات تعترض تفعيل القرارات كقاعدة الإجماع .
- تبني مواقف وسياسات موحدة اتجاه التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصلحة المشتركة في الإستفادة منها لصالح بناء صناعات تصديرية متقدمة قادرة على منافسة الأسواق العالمية .
- فصل السياسية عن الإقتصاد ، والتعامل مع الشأن الإقتصادي بحيادية تامة ، بعيداً عن الإيدولوجيا ، والمصالح الشعبوية الضيقة ، وترسيخ ثقافة إيجابية لإدارة الخلافات ، والأخذ بعين الإعتبار موقع المغرب العربي ، وموارده وإمكانية وطموحات شعوبه وإستشراف مستقبله .

## 2- برامج الدولة القطرية :

- العمل على تحسين بيئة الأعمال ومقاومة الفساد والمحسوبية والمحاباة ، وإصدار حزمة من القوانين التي تُحارب هذه الظواهر والممارسات ، وتدعم الشفافية ، وقواعد الحكم المؤسستي الرشيد (الحوكمة) ، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، وأنظمة التقارير الدولية .
- تطوير وتحديث مراكز الجمارك ، وتدريب العاملين بها ، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة ، وتطوير أساليب التفتيش بها ، ودمج المراكز الحدودية ، وتوحيد النماذج المستعملة ، تفادياً لتكرار الإجراءات .
- الحد من الممارسات البيروقراطية في الجهاز الإداري .

- دعم شركات الإنشاءات الصغرى والمتوسطة ، وتحفيزها للعمل في البلدان المغربية الأخرى ، نظراً لِمَا تُوفّره هذه البلدان من فرص هائلة في ميدان البناء والتشييد ، وتطوير البنى الأساسية ، ولا يخفى تأثيرات ذلك على تدوير الأموال المغربية داخل الإتحاد ، وخلق فرص عمل وتطوير صناعة مواد البناء والتشييد ، وحالياً تستغل الشركات الدولية هذه الفرص على حساب الشركات المغربية .
- إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى ، وخاصةً فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وحيازة المعرفة وتوطين جامعات ومعاهد تطبيقية دولية في المنطقة .
- التركيز على استقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تُمكن من خلق فرص العمل ، وتكوين العمالة المُدربة والماهرة ، وتوطين التكنولوجيا ، وخلق قدرات تصديرية وتسويقية مناسبة .
- الإهتمام بإنشاء نظام قضائي تجاري فعّال من شأنه أن يُسهم في تنمية التجارة البينية وزيادة ثقة المستثمرين ( العرب والمغاربة ) ، والإطمئان على استثماراتهم ، وفي هذا الشأن نقتراح تنسيق القوانين التجارية ، وإجراءات التقاضي أمام المحاكم .
- التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه الدول المغربية في ضمان سيادة القانون من خلال توفير حزمة القوانين والتشريعات ، والتي تُحدد بوضوح المراكز القانونية والمالية للمتعاملين الاقتصاديين ، وضمان تنفيذ الأحكام بالسرعة والفعالية والحيادية التامة بما يُرسخ ثقافة الإيفاء بالعقود والإلتزامات .
- تقادي تقييم التبادل التجاري بين الدول المغربية على أساس الفائض والعجز في الميزان التجاري لكل دولة على حدة ، بل يجب النظر إليه في ضوء المصلحة المشتركة ، والنظرة الإستشرافية المستقبلية لمنافع التكامل الإقتصادي .
- بناء إعلام حيوي وفعال يُمكن من بناء الوعي المغربي ، ويدعم الإنتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يُحقق مصلحة الجميع ، ويُبرز منافع التكامل وحالات النجاح ، ويُروج لفرص الإستثمار المنتج داخل البلدان المغربية .

### 3- دور المصارف ومؤسسات التمويل المغربية :

- التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية ، لتجميع المدخرات المالية ، وإستخدامها في مشروعات إستثمارية مُنتجة ومتكاملة ، وتطوير أنظمة الدفع لإنجاز المبادلات التجارية بكل سهولة ويسر.
- المصارف المغربية مطالبة بتسهيل الحصول على التمويلات للشركات المغربية ، وتبسيط الإجراءات الإدارية ، وتقليل كلفة الائتمان ، وإبتكار أساليب غير تقليدية في جمع المدخرات ، وتطوير صيغ جديدة للإستثمار بما يُمكن من إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب ، وفي هذه المرحلة على المصارف المغربية أن تلعب دور مصارف الاستثمار ، وذلك باكتشاف فرص الاستثمار ، وإعداد جدواها الإقتصادية والترويج لها ، وتسويقها والمشاركة فيها وترتيب تمويلاتها .
- ضمان حصول الشركات الصغرى والمتوسطة على الائتمانات المصرفية لتطوير أعمالها ، وتبسيط الشروط الإدارية اللازمة لذلك ، وتخفيض تكلفة الحصول على هذه الائتمانات .
- تطوير أسواق رأس المال المغربية ، بما يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحُسن توزيعها على الإستخدامات المثلى ، والقيام بالإدراج المُشترك للشركات في البورصات المغربية والسماح للمواطنين المغربية بالإستثمار فيها ، وتوحيد أنظمة الرقابة والشفافية ، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية .
- التسريع باستكمال دفع رأس مال المصرف المغربي للإستثمار والتجارة الخارجية ، ومباشرته لإعماله والبُعد به عن العمل المصرفي التقليدي ، بحيث يُركز على العمل الإستثماري كإعداد دراسات الجدوى للمشروعات ويُروج لها ويُسوقها لمؤسسات مالية محلية وإقليمية بغرض المشاركة فيها وتمويلها .
- تطوير التعاون بين مؤسسات تشجيع الإستثمار المغربية ، ولضمان تشجيع الإستثمارات العربية وتوحيد شروط التعامل مع الإستثمارات الأجنبية بما يضمن تكاملها مع الإستثمارات المغربية والعربية ، وتقييمها على أساس القيمة التي



ستضيفها الى هذه الإقتصاديات ، والتعاون في إقامة الندوات والمعارض ، وإعلام المستثمرين بفرص الإستثمار ومزاياه وإجراءاته.

#### 4- التكامل الإقتصادي مع المحيط العربي :

– الإستفادة المثلى من العون المالي العربي والدولي ، ودرس إمكانية إستفادة المجموعة المغاربية من هذه المؤسسات بشكل جماعي ، بحيث أن الخطوط الإئتمانية المتاحة غير المستخدمة لدول مثل ليبيا ، والجزائر ، يُستفاد منها لصالح مشروعات تنموية مشتركة .

– تفعيل وتطوير مؤسسات الإنماء العربي المشترك ، ومُضاعفة مساهمة الدول العربية المُنتجة للنفط في رؤوس أموالها خاصة بعد الفورة النفطية ، وعلى هذه المؤسسات عدم الارتكان إلى مواردها الذاتية ، بل عليها تعبئة المُدخرات العربية ، وتحقيق عوائد عليها ، والقيام بدراسة الجدوى للمشروعات ، والترويج لها واستجلاب خبرات وكفاءات لإدارتها ، لضمان تحقيقها لأهدافها .

– إنشاء صندوق مغاربي عربي للتنمية وشراء الديون تُخصص له نسبة 0.250% (ربع في المئة) من الدخل القومي الإجمالي لكل دولة ، يزيد فيها متوسط دخل الفرد للنتائج المحلي عن حد أدنى معين ، يُخصص لإنشاء المشروعات المشتركة وترسيخ قاعدة التكامل ، ويُستعمل أيضاً لشراء ديون الدول المغاربية المدينة (ديون ما قبل العام 2007 م) ويُعيد جدولة هذه الديون بتسهيلات في الدفع ، وتخفيف أعباء خدمة الدين .

– في 2001/3/19 م ، وخلال إنعقاد مجلس وزارة خارجية الإتحاد المغاربي بالجزائر أعلن أن جمهورية مصر العربية تقدمت بطلب للانضمام للإتحاد ، إن مثل هذا الانضمام سيُشكل علامة فارقة في تاريخه إذ أنه سيُضيف إليه بُعداً جغرافياً جديداً ، وحجماً سياسياً واقتصادياً هائلاً ، وسيُعظم من منافع اتساع السوق ، وتكامل الصناعات ، ويُعزز من إمكانيات قيام مشروعات كبرى تُحقق وفورات الحجم ، ويُدعم القدرات التفاوضية المستقبلية للإتحاد ، ويربط ما بين مغرب الوطن ومُشرقة .

## الخاتمة

لقد إستشعرت الدول المغاربية منذ زمن بعيد إن فكرة قيام إتحاد المغرب وتكامله الإقتصادي ليست فكرة طوباوية ، ولكنها مطلب عقلائي ، يكمن فيه خير الجميع أفراداً ومجتمعات بحيث تتحقق التنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروة ، ويأمن فيه الجميع لحاضرهم ، ويجتهدون لبناء مستقبلهم ، مُسلحين بالوعي والإدراك ، بأن المستقبل لا يُبنى إلا بالعمل الجاد ، والتضامن الفعال ونبذ الشعوبية الضيقة والعيش بأمان في ظل فضاء أوسع وأرحب ، فها هي دولاً قريبة وبعيدة تختلف في اللغة والعرف والدين وخاضت حروب إبادة ضد بعضها البعض تلوذ اليوم بفضاءاتها الإقليمية وتبني وحدتها الإقتصادية ، وتُنسق مواقفها السياسية ، وما علينا اليوم إلا إستنطاق العبر ، وإستيعاب الدروس والإستفادة من خيبات الأمل ، لتكون حافزاً لإستشراف المستقبل .

إنّ التكامل الإقتصادي المغاربي يحتاج الى شروط موضوعية لإنضاجه ولمؤسسات فاعلة لإدارته ومتابعته ، ولرجالاً يؤمنون بأهميته لمستقبل منطقتهم وأجيالها القادمة ، متجاوزين العراقيل والصعوبات الظرفية ، واضعين نُصبَ أعينهم أن هذا العمل يحتاج الى تطبيق مرحلي متدرج يأخذ في الإعتبار خصوصيات كل بلد ، وتباين ظروفه وإمكانياته .

إنّ المغرب العربي – وكذا العالم العربي - لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو إمكانياته المادية ، ولكنه يعاني من تشتت هذه الموارد وسوء إستخدامها وتناقض سياسات الإستفادة منها .

إنّ الشعوب المغاربية تنظر بأمل لقادتها لتجاوز خلافاتهم ، وتغليب المصلحة العليا في عالم متغير ومضطرب ، ولا مكان فيه إلا للأقوياء ، ويتنزل في هذا الإطار تسوية ملف الصحراء الغربية وهي أخر قضية عالقة تُعرقل مسيرة الإتحاد ، وتؤكد أن من شأن تسوية هذا الملف تعويض ما فات ، وبناء التكامل الإقتصادي المغاربي على أسس راسخة ومتينة .

## المراجع

- 1- الفيلاي مصطفى .- المغرب العربي الكبير نداء المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2 / 1989 .
- 2-شجاع لخدومي .- الإندماج الصناعي للمغرب العربي .- دار البلاغ العربية ، تونس ، 8 / 1981 .
- 1- التنمية المستقلة في الوطن العربي .- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الذي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .- بيروت ، لبنان ، 1 / 1987 .
- 2- التقرير الإقتصادي العربي المُوحد .- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ، طبعات سنوية مختلفة .
- 3- التقرير الإقتصادي العربي .- إتحاد العُرف العربية ، طبعات سنوية مختلفة .
- 4- تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية .- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .- مطابع الأهرام ، طبعات سنوية مختلفة .
- 5- نواف الرومي .- إقتصاديات الوطن العربي .- تونس ، 1995 .
- 6- ورقة خلفية عن التجمعات الإقليمية العربية .- مؤتمر الإقليم الإقتصادية ومستقبل العمل المصرفي العربي ( الإتجاهات والتطلعات ) .- فرانكفورت ، 3 / 1990 .
- 7- مناخ الإستثمار في الدول العربية .- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار .- طبعات سنوية مختلفة .
- 8- دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الإستثمارية العربية المشتركة .- بحث مقدم لمؤتمر آفاق الإستثمار في الوطن العربي .- إتحاد المصارف العربية ، القاهرة ، 3 / 1992 .